

الممارسات الاكلينيكية للعاملين الصحيين اتجاه المرضى النفسيين الذين يتلقوا العلاج في مراكز الصحة النفسية

الحكومية الفلسطينية

إعدادُ الطالبة: حنان محمد خضر أبو عيد

إشراف: د. نجاح الخطيب

الملخص

يعد الاضطراب النفسي مشكلة صحية عالمية (منظمة الصحة العالمية، 2016). عدد الأشخاص المصابون باضطرابات نفسية يتزايد مستمر في جميع أنحاء العالم. كما ويعاني الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم من انتهاكات لحقوقهم والتمييز ضدهم في شتى مجالات الحياة نظرا لفقدان البعض منهم لجزء أو كل قدراته المعرفية. هذه الدراسة من أوئل الدراسات في فلسطين (على حد علم الباحثة)، والتي تحاول التعرف على التجارب الشخصية للأشخاص المصابون باضطرابات نفسية مع الممارسين الصحيين في عيادات الصحة النفسية المجتمعية أثناء تلقيهم العلاج (الخبرة العلاجية). كما وتضيف الدراسة فهما أكثر شمولية حول ما يواجهه هؤلاء الأشخاص من تحديات وصعوبات خلال سيرهم نحو التعافي.

منهجية الدراسة: تم استخدام منهج البحث الكيفي لتحقيق الهدف من هذه الدراسة. تم جمع البيانات خلال الفترة الزمنية ما بين آب 2018 – وكانون الثاني 2018. كما وشملت العينة على 30 شخص من هؤلاء المصابون باضطرابات نفسية من كلا الجنسين ضمن الفئة العمرية ما بين 18-60 سنة، والذين يتلقون العلاج بمراكز الصحة النفسية المجتمعية التابعة للحكومة الفلسطينية في كل من مدينتي رام الله والخليل. لاختيار المبحوثين تم استخدام العينة الملائمة (Convenience Sample) وهي أحد أنواع العينة الغير الاحتمالية (Non-Probability Sample). اعتمدت الباحثة دليل المقابلة ((An Interview Guide)) لجمع البيانات، ومن ثم تم تحليل البيانات باستخدام طريقة التحليل الموضوعي (Thematic analysis).

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن 53% من المبحوثين لا يعرفون حقوقهم كمرضى، في حين 47% من المبحوثين لديهم معرفة بالحقوق التالية: الحق بتلقي العلاج، الحق بالحفاظ على الخصوصية والسرية التامة، والحق في المعاملة باحترام وتلقي العلاج دون حدوث مقاطعة (Interruption) للعملية العلاجية، الحق في استثمار الوقت بالجلسة العلاجية بأفضل طريقة ممكنة، والحق بالعلاج ضمن معايير المحافظة على كرامة الانسان.

وفيما يتعلق بانتهاك حقوق الأفراد بالبيئة العلاجية، أفاد 66.6% من المبحوثين بأن حقوقهم لم تنتهك. الحقوق التي تم انتهاكها وفقاً لـ 44.4% من المبحوثين تضمنت الآتي: التعرض لمواقف شعروا فيها بالإهانة، عدم الاحترام، التجاهل من قبل الممارسين الصحيين، عدم وجود خصوصية وسرية أثناء تلقي العلاج، حدوث مقاطعة للعملية العلاجية (Interruption)، وانتهاك حقهم في استثمار الوقت العلاجي المخصص لهم بأفضل طريقة ممكنة.

نوعين من أنماط العلاج قدم للمبحوثين بمراكز الصحة النفسية المجتمعية. أظهرت الدراسة أن غالبية المبحوثين (80%) قد تلقوا فقط العلاج الطبي (الأدوية النفسية) من عيادات الصحة النفسية المجتمعية، في حين تلقى 20% من المبحوثين نوعين من العلاجات وهما: العلاج الطبي والإرشاد النفسي. كما وتعتبر غالبية العظمى من المبحوثين (93%) انها طرف مشارك في عملية العلاج، وقد فسروا ذلك بأنهم ملتزمون بالعلاج الدوائي.

يرى (93.3%) من المبحوثين أن الموقع الجغرافي لكلا المركزين مناسب وسهل الوصول اليه. المرافق في كلا المركزين اقتصرت على وجود غرف انتظار ومرافق صحية، في حين افتقر كلاهما الى وجود كافيتيريا ومواقف عامة للسيارات. أكثر من نصف عينة الدراسة (60%) راضون عن الخدمة التي تلقوها من عيادات الصحة النفسية المجتمعية، ونسبوا ذلك لأمرين: مجانية العلاج (72.2%) وجودة الخدمة (27.8%).

الخلاصة: خلصت هذه الدراسة إلى أن الحقوق الانسانية والقانونية للأشخاص المصابين بأمراض عقلية في أي مرفق من مرافق الصحة العامة قد تنتهك بسهولة، إذا تغيبت ثقافة حقوق المريض في البيئة العلاجية. تحتاج نتائج هذه الدراسة إلى مزيد من الاهتمام من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، للعمل على وضع برامج تهدف الى رفع مستوى الوعي لدى الأشخاص المصابين باضطرابات نفسية حول مفهوم الحقوق لتمكينهم من ممارستها. كما وتعتبر هذه خطوة وقائية لحمايتهم من التعرض لأي شكل من أشكال الانتهاك لحقوقهم. مخرجات هذه الدراسة تؤكد على أن هناك حاجة كبيرة لإجراء المزيد من الدراسات الكمية والكيفية، للتعرف على حجم الظاهرة، ومن أجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة بمراكز الصحة النفسية المجتمعية، والذي بدوره يزيد من مستوى رضا المنتفعين من هذه المراكز عن العلاج المقدم لهم.